اللواء
يومية سياسية عربية
الاثنين 16-11-2009 العدد 12736
7

## اقتراحات عدّة مطروحة آخرها رؤية وزير الاتصالات السابق جبران باسيل

# د. شحادة لـ «اللواء»: الأجواء السياسية اليوم أكثر ملاءمة للسير بخصخصة الخليوي

كوثر حنبوري:

بين أبرز التحديات المطروحة على طاولة الحكومة الجديدة موضوع الخصخصة التي شكّلت موضوعاً خلافياً بامتياز منذ طرحها بسبب النظرة إلى الخصخصة: خصخصة قطاع الاتصالات تحديداً، الذي أصبح أهم رديف للخزينة اللبنانية. وصار الفكرة أن الدولة اللبنانية بدل تحصيل الضرائب تأخذها من أموال المواطنين مباشرة عبر الهاتف الخليوي، وبسبب هذه النظرة صار الهمّ الأساسي: كم سنجني كأعلى مردود من الخصخصة لحل مشكلة الدين العام؟ مع العلم أن مشكلة الدين العام لن تحل عبر الخصخصة وحدها، لكن إذا نظرنا إلى قطاع الاتصالات كقطاع انتاجي وخدماتي أساسي ستكون مقاربة الخصخصة مختلفة.

من الواضح أن هناك شبه إجماع بين القادة السياسيين على السير بالخصخصة وتحرير قطاع الاتصالات، لكن الاختلاف هو حول كيفية القيام بالخصخصة، وهذا ما ستبحثه الحكومة الجديدة، اي أن تضع الأطر العريضة للخصخصة، مثلاً عندما نبيع كم سيكون عدد الأسهم المخصصة للمواطنين والشركات اللبنانية؟ ما هي حصة المستثمر الاستراتيجي؟ هل ستكون هناك مشاركة في الواردات وتوقيت الخصخصة؟ هل سيتم ربط عملية خصخصة الخليوي بإنشاء شركة اتصالات لبنان؟

أسئلة عديدة مطلوب الإجابة عليها من قبل الحكومة بناء على توصية وزير الاتصالات الجديد المهندس شربل نحاس، مع العلم أن هناك وجهات نظر عديدة مطروحة أمام الحكومة، أخرها طرحها وزير الاتصالات جبران باسيل ضمن ورقة أعلن عنها في أيّار ٢٠٠٩ ضمّنها تصوره الخاص. وهذا التصور ينتظر بحثه في المجلس الأعلى للخصخصة وفي مجلس الوزراء.

تتوقع مصادر مطلعة ألا تكون هذه التفاصيل عائقاً أمام الاتفاق على آلية الخصخصة، وترى هذه المصادر أن الأجواء السياسية اليوم أكثر ملاءمة للسير بعملية الخصخصة شرط أن تحصل بطريقة شفافة، من دون تفضيل لشركة أو مستثمر على آخر. ومن واجب الهيئة المنظمة للاتصالات اليوم أن تبحث مع الوزير الجديد في الأولويات لتساعده وتدعمه وتحوّلها إلى أولويات وطنية تحصل على الإجماع الحكومي والدعم التام.

د. كمال شحادة

الخليوي... بانتظار الخصخصة

وحول جهوزية الهيئة المنظمة للاتصالات أوضح رئيس الهيئة د. كمال شحادة لـ «اللواء»، وهو الذي سبق أن أعلن في الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات، أن الهيئة مستعدة للمضي قدماً سنة ٢٠١٠ بتحرير الاتصالات الخليوية والدولية ومعالجة الاختناقات التي تُصيب خدمات الحزمة العريضة.

قال: المقصود الإعلان عن استعداد من الناحية التقنية ووضع تصورات ودفاتر شروط. طبعاً جزء كبير من هذه الإصلاحات يتطلب تناغماً تاماً مع وزارة ووزير الاتصالات ومع الحكومة اللبنانية.

في ما خص الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة، للهيئة دور محدود لكنه حيوي، وهو جزء من أجهزة الجمهورية الحديثة التي نطمح إليها، لها دور في إصلاح قطاع الاتصالات، وأهم اصلاح هو تحريره من الاحتكارات والاختناقات.

وهنا أعطي امثلة: القدرة المحدودة للاتصالات الدولية، القدرة المحدودة لنقل المعلومات على الصعيد الوطني، الاستثمارات الضئيلة جداً التي وُضعت في السنوات العشر الماضية في قطاع الاتصالات.

وأكد شحادة: نحن وضعنا تصوراً واضحاً، واعتقد أن الحكومة اللبنانية مطلوب منها أن تبت الانتجاهات الكبيرة حول الخصخصة وكيفيتها.

اضاف: اعطي مثلاً ثانياً على الأولوية الرئيسية للهيئة هي الحزمة العريضة، مع العلم ان التركيز في الاعلام اليوم على الخليوي، لأن اللبنانيين عانوا الامرّين من الخليوي، ان كان لناحية الأسعار المرتفعة ونوعية الخدمة. ومؤخراً سوء المعاملة مع الشركات وغياب مرجعية والية للشكاوى المراجعة. وهذه طبعاً أولوية يمكن معالجتها من خلال تحرير القطاع وخصخصته وإطلاق الشركة الثالثة وتكون هناك منافسة في السوق. لكن الحزمة العريضة، هي الأساس والنظرة المستقبلية لقطاع الاتصالات في لبنان مبنية على أن تكون هناك أحدث التقنيات والشبكات حتى تُقدّم أفضل الخدمات، وهذا الأمر ممكن. وطموحنا اليوم أن يحصل كل منزل وكل مؤسسة تجارية أو تعليمية وكل مواطن على خدمات الانترنت السريع، الحزمة العريضة التي تسمح بالتواصل مع العالم بأسره وبكلفة متدنية جداً. هذه التقنيات موجودة في العالم، لم يستثمر بها في لبنان لأسباب تتعلق بهيكلية السوق والتأخير في إنشاء شركة اتصالات لبنان وتحويل دور الوزارة الى مشرف على القطاع وواضع السياسات بدل ان تكون مشغلاً. الحزمة العريضة هي المستقبل لاستقطاب استثمارات، تحكي عن عشرات ومئات الملايين من الدولارات والاستثمارات التي ستحفز النمو وتزيد الانتاجية وتخلق فرص عمل للبنانيين لاسيما في الميادين التي ابدعوا فيها.

ورداً على سؤال ان المدير التنفيذي في مجموعة «زين»، د. سعد البراك تحدث ان الشركات كانت تشكو من انعكاس الأزمة العالمية عليها، وهل هذا الامر سيؤثر على الأسعار التي ستدفع في الخصخصة؟

أجاب شحادة: طبعاً، ان الأزمة ضربت اثرا لكنه محدود، لأن قيمة قطاع الاتصالات في لبنان موجودة في القطاع بذاته لكن طريقة تنظيم الخصخصة ممكن أن تزيد الإقبال او تخفضه، بكلام آخر ان تزيد التنافس على شراء هذه الشركات وكلما زاد التنافس ارتفعت الأسعار. اضاف: اشدد على انه من الضروري أن نحاول زيادة المردود للدولة من الخصخصة لكن ضمن التزام تحرير القطاع. وإلا فلن ننخفض الاسعار. والمواطن اللبناني لن يستفيد من الخصخصة كما حصل في عدد من الدول كالأردن، المغرب، السعودية وغيرها. هناك إمكانية لأن تكون الخصخصة إيجابية للكل وهذا ما يجب أن يحصل.

اما مستقبل القطاع، بنظر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات، فبراوح بين أن نبقى كما نحن اليوم وهو وضع سيئ غير طبيعي يتناسب مع اسوأ الدول المتخلفة إن كان من ناحية إدارة القطاع وهيكليته إلا توجد دولة في العالم عندها شركتان للاتصالات الخليوية، الدولة تملكهما وتقوم بالاستثمارات، ولا توجد أية مرونة او منافسة في السوق). فلت حين وضع قانون الاتصالات، كان واضحاً بتحديد لدور الوزير، وحصره بمرحلة بعد انتهاء الإصلاحات الهيكلية، كما أن قانون الاتصالات واضح بما يتعلق بصلاحيات الهيئة.

بحسب القانون فان صلاحيات الوزارة تنتقل إلى الهيئة المنظمة للاتصالات أو الشركة أو الشركات التي تقوم بتقديم الخدمات، الوزارة تبقى على صعيد تنسيق العلاقات الدولية الرسمية، وضع السياسات العامة، على أساس الدستور، ووضع الخطوط العريضة. دور الوزير هو واضع السياسات وصانع السياسات، لكنها تخرج بناء على واقع ودراسة للوضع وتصور وتقارير الهيئة المنظمة والأجهزة المختصة في الوزارة. هناك دور رئيسي للوزير في السنوات المقبلة بعملية التحوّل الكبيرة، الوزير مفروض أن يكون قبطان السفينة يشرف على عدد من المواضيع الحساسة جداً.

إنشاء شركة اتصالات لبنان، الوزير لا يقترح فقط مجلس الإدارة، بل له دور في تامين انتقال الموظفين والاشراف على حفظ حقوقهم، وانتقالهم. تقع عليه مسؤولية اجتماعية واقتصادية، يوافق على القواعد التي يحصل انتقال من الوزارة واوجيرو الى الشركة. من مسؤوليته تحديد السياسة العامة بالخليوي والحزمة العريضة.

الأهم، ان القانون تحدث عن القواعد العامة، قطاع الاتصالات يتطور، وهو بحاجة دائمة إلى تشريعات وهي غائبة اليوم، مسؤولية الوزير اساساً وضع تشريعات تختص بالمعاملات الالكترونية، بالأمن السيبراني، البرائم السيبرانية (تشريعات ناقصة)، بالخدمة الشاملة، سياسة الدولة اللبنانية للخدمة الشاملة، عدد كبير من السياسات والتصورات والمشاريع تقوم بها الوزارة بتواصل وتناغم وتنسيق تام بين الهيئة والوزير والحكومة.

وعن تقييمه للندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات التي عقدت في ٩ تشرين الثاني في فندق حمتور، أشار شحادة الذي ترأس اجتماعاتها على مدى ٣ أيام: لأول مرّة يستضيف لبنان مؤتمراً دولياً منظماً من قبل منظمة دولية بين المنظمات المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة وبهذه الحالة الاتحاد الدولي للاتصالات، تجدر الإشارة إلى أن المشاركة كانت قياسية، إن بالنسبة لمؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات أو للمؤتمرات اللبنانية الدولية. اذكر انه كان هناك ٨٥٠ مشاركاً من حوالى ١١٠ دول. كان هناك ٩٣ هيئة منظمة ممثلة في هذا الاجتماع. وبالطبع فخر كبير للبنان ان نستضيف هؤلاء جميعاً كي نتبادل الخبرات. كانت الفرصة للبنان أن يعيد لبنان الى خارطة الاتصالات العالمية، نبحث اخر التقنيات واخر ما وصل إليه فن وعلم التنظيم، وصدرت في نهاية المؤتمر توصيات ومبادئ توجيهية لتنظيم قطاع الاتصالات والمعلوماتية في عالم التقارب، خصوصاً ان صناعات عديدة تتقارب منها صناعة الاعلام والاتصالات والمعلوماتية، كلها تتقارب من ناحية التقنيات او الخدمات او ما يطلبه المستقبل والشركات.

اما ابرز التوصيات التي صدرت عن المؤتمر فتتعلق بضرورة وضع السياسات من قبل الدولة، صانعو القرار والهيئات المنظمة في ما يتعلق باستراتيجيات وطنية للتقارب للاستفادة. تقارب التقنيات والشبكات ودعم إنشاء الشبكات الحديثة Next Generation Networks وهي افضل التقنيات. ومن اهم التوصيات ان تضع الهيئات المنظمة الدولية ضمن الاتحاد الدولي أو منظمات أخرى مناطقية المعايير التقنية من أجل نوعية الخدمة حماية للمستهلك وغيرها.

### توصية

على صانعي القرار والسياسات والهيئات المنظمة أن يؤكدوا أن التشريعات صدرت من اجل حماية الاشخاص الذين يمكن ان يكونوا معرضين لمخاطر اكثر، لان انتشار خدمة المعلومات والاتصالات - بالرغم من كونها فرصة اقتصادية كبيرة لكن ايضاً تضع بعض الأشخاص بخطر اكثر لأن بتعرضوا لمعلومات في الإدن السيبراني، نسمع عن تعرض دول لهجمات سيبرانية على الانترنت، نسمع عن الجرائم الالكترونية... الاحتيال وغيره، لكن من أهم هذه المواضيع هو حماية الأطفال والأحداث، وهنا أود ان اذكر بما قامت به الهيئة المنظمة والاتحاد الدولي للاتصالات في الماضي. ضروري ان يُشجع الأهل الأولاد على ان يتقنوا تقنيات الاتصالات والمعلوماتية والإنترنت، لكن على ان يكون عندهم الوعي الكافي كي يضعوا ضوابط لحمايتهم لانه يمكن ان يتعرضوا لأمور تجعلهم في خطر.

بالإضافة إلى عدد من التوصيات تتعلق ببناء مؤسسات منظمة فعّالة واحترام وتطبيق القوانين من ناحية أن تقوم الهيئات المنظمة بجميع المهام المناطة بها وباستقلالية وشفافية من دون أية تدخلات واعتبارات فئوية لمصلحة شركة أو عدد من الشركات أو اي طرف. إلى جانب توصيات عديدة تتعلق بتوصيل الخدمة إلى الأشخاص والمناطق التي لم تصلها الخدمة بعد، وهذا هم رئيسي للمنظمة في لبنان أو للاتحاد الدولي للاتصالات.

باختصار كانت التوصيات شاملة تتعلق بتطوير القطاع وتوصيله لأكبر عدد من المواطنين.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"